20180811_0001_L

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

30 آب 2018

اليوم العالمي للمفقود

أختي المواطنة، أخي المواطن

خلال الحرب في لبنان، وكما هو معلوم خُطِف وفُقِد عددٌ كبيرٌ من الناس من مختلف الطوائف، والمذاهب، والمناطق والمهن والآراء...
انتهت الحرب منذ أكثر 28 من سنة، وما يزال مصير المفقودين والمخفيين قسرياً مجهولاً. وما نزال نحن، أهاليهم، ننتظر خبراً عنهم أحياءً كانوا أو أمواتا.
منذ حصل الخطف، تغيّرتْ حياتنا. نحن لا نعيشُ مثلكم، مثل كل الناس. نحن فقط ننتظر. إن حالة الشكّ والضياع والإنتظار التي ترافقنا ليل نهار لا يُعالجها إلاّ اليقين.
من حقنا معرفة مصائر ذوينا. هذا الحق بديهي وغير قابل للمساومة. هو حقٌ مكرّسٌ في القانون الإنساني الدولي وفي القضاء اللبناني.
من واجبات ومسؤوليات السلطات الرسمية دائماً وأبداً البحث عن أبنائها المفقودين والكشف عن مصائرهم.

إن غالبية دول العالم التي عاشت حروباً، استطاعتْ حلّ قضية المفقودين لديها، فلماذا يشذُّ لبنان عن القاعدة، وهل من حل؟ بالتأكيد نعم.
بعد نضال دؤوب ومراجعات حثيثة دامت أكثر من 3 عقود، وضعنا، بالتنسيق مع جمعية "سوليد"، مشروع حل علمي مقبول للقضية من شقّين:

الأول: جمع وحفظ العينّات البيولوجية (الريق) منّا (أهالي المفقودين والمخفيين قسرياً)، لزوم إجراء فحص الحمض النووي (DNA) تمهيدا للتعرّف على هويات أحبائنا أحياء كانوا أم أمواتا.
مَن المسؤول عن التنفيذ؟ على مجلس الوزراء ورئيسه تحمّل مسؤولياتهم والموافقة بالسرعة الممكنة على مشروع اتفاق مقدّم من بعثة الصليب الأحمر الدولي لجمع وحفظ عيّناتنا البيولوجية، وعلى تكليف وزارة الداخلية المباشرة بالتنفيذ تداركاً لرحيل المزيد من الأهالي عن الحياة.

الثاني: إنشاء هيئة وطنية مستقلة، مهمتها الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسرياً وفق اقتراح قانون موجود في مجلس النواب ومصادق عليه من قبل لجنتين نيابيتين.
مَن المسؤول عن التنفيذ؟ على رئيس مجلس النواب عرض اقتراح القانون على الهيئة العامة للمجلس الجديد لإقراره في أول جلسة يعقدها، علماً أن كافة الكتل النيابية قد وافقت على هذا الاقتراح خارج المجلس، وكذلك غالبية الأحزاب الممثلة في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

إذا كانت الأمم المتحدة قد حدّدتْ 30 آب يوماً عالمياً للمفقود، نحن ندعوكم اليوم وكل يوم للتضامن وضمّ صوتكم إلى صوتنا لمطالبة السلطات اللبنانية إلى المبادرة الفورية لحل هذه القضية، ووضع حدٍّ لمعاناة آلاف العائلات، وإقفال آخر ملف من ملفّات الحرب. أما آن الأوان للخروج من هذه الدوّامة المُرّة؟

#حقنا_نعرف